فاذا قال مع ذلك انه غريب لا يعرف الا من ذلك الوجه حمل على أحد
شيئين اما ان طرقه قد تعددت الى أحد رواته الاصلية فيكون
اصله غريبا ثم صار حسنا واما ان يكون اسناده غريب بحيث لا يعرف
بذلك الاسناد الا من هذا الوجه ومتنه حسنا بحيث روي من وجهين
واكثر لها يقول وفي الباب عن فلان وفلان فيكون لمتنه شواهد ٦٦ ب
تبين ان متنه حسن وان كان اسناده غريبا وفي بعض هذا نظر
ولهو بعيد من مراد الترمذي لمن تأمل كلامه.

ومن المتأخرين من قال ان الحسن الصحيح عند الترمذي دون الصحيح
المفرد فاذا قال صحيح فقد جزم بصحته واذا قال حسن صحيح فمراده
انه جمع طرفا من الصحة وطرفا من الحسن وليس بصحيح محض بل حسن
مشرب بصحة كما يقال في الملز انه حلو حامض باعتبار ان فيه حلاوة
وحموضة. ولهذا بعيد جدا فان الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في
غالب الاحاديث الصحيحة المتفق على صحتها والتي أسانيدها في أعلى
درجة الصحة كمالك عن نافع عن ابن عمر والزهري عن سالم عن ابيه
ولا يكاد الترمذي يفرد الصحة الا نادرا وليس ما افرد فيه الصحة
باقوى مما جمع فيه بين الحسن والصحة.

ومن المتأخرين ايضا من قال مراد الترمذي بالحسن انه كل
من الاوصاف الثلاثة التي ذكرها في الحسن وهي سلامة الاسناد
من المتهم وسلامته من الشذوذ وتعدد طرقه ولو كانت واهية موجب
لحسن الحديث عنده. ولهذا بعيد جدا وكلام الترمذي انما يدل على انه
لا يكون حسنا حتى تجتمع فيه الاوصاف الثلاثة وتسمية الحديث
الواهي الذي تعددت طرقه حسنا لا اعلمه وقع في كلام الترمذي
في شيء من احاديث كتابه.

واعلم ان الترمذي خرج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن
وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف والحديث الغريب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)